التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي وتأثيره على المعضلات الامنية ((مقاربة بين امننة القضايا وقضايا الأمن))

Strategic analysis of Iraqi political discourse and its impact on security dilemmas ((An approach between case securitization and security case))

حازم حمد موسى الجنابي ♦
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل / العراق
hazim@uomosul.edu.iq

عبد الكريم زهير عطيه الشمري
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل / العراق
abdelkareem.alshmary@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/02/18 تاريخ القبول: 2021/10/20 تاريخ النشر: 2021/12/28

الملخص:

يحلل البحث الخطاب السياسي العراقي ويناقش إمكانية رسم استراتيجية أمنية لحل المعضلات الامنية التي تؤثر على طبيعة مساره ويؤثر في شكلها، ليجد مفارقة أدائية في المطارحات الخطابية، فالقوى السياسية تربط بين امنها والامن الوطني وخطابها والخطاب الوطني في تفاعلاتها السياسية وتلك هي مفارقة حقيقية، والتي افصحت عن طبيعة خطابات القوى السياسية التي تميل الى التقارب في الطروحات والتطارح في الشروحات، لتظهر علاقة طردية بين طبيعة الخطاب السياسي والمعضلات الأمنية، وهذا الأمر يعتمد كثيراً على كبر المعضلات التي تقوى كلما قل الأمن، وتضعف كلما ازداد الأمن، فبجودتها الإدارية تنتخب خطابها السياسي، وهذا إن دل على شيء، فانه يدل على أهمية الخطاب السياسي الذي حملته التجارب السياسية في المدركات قادة الإدارات السياسية وأثره على المجتمع.

الكلمات المفتاحية : التحليل الاستراتيجي، الخطاب السياسي العراقي، المعضلات الأمنية، الاستراتيجية، التهديد، الأمن، الامننة.

Abstract:

The research analyzes the Iraqi political discourse and discusses the possibility of drawing a security strategy to solve the security dilemmas that affect the nature of its course and affect its shape, to find a performance paradox in the rhetorical arguments. The nature of the discourses of political forces that tend to converge in propositions and quarrel in explanations, to show a direct relationship between the nature of political discourse and security dilemmas, and this matter depends a lot on the large dilemmas that

♦ المؤلف المرسل

become stronger the less security, and weaken the more security increases. Indicative of something, it indicates the importance of the political discourse that political experiences carried in the perceptions of leaders of political administrations and its impact on society.

Keywords : Strategic Analysis, Iraqi Political Discourse, Security Dilemmas, Strategy, Threat, Security, Securitization.

المقدمة

إن البحث في تشكيل الخطاب السياسي العراقي وفقاً لمفهوم الأمن والامننة، وطرق تحقيقه في مرحلة ما بعد التغيير الديمقراطي، ووضع رؤية تحليلية له، من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد المعضلات، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الخطاب السياسي وما تلعبه المعضلات من تأثير لتحقيق ذلك، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات،هي:

أولا: الأهمية: تكمن في المكانة التي احتلتها مسألة العلاقة الترابطية بين الخطاب والمعضلات الأمنية التي دفعت الى صياغة لغة الخطاب السياسي ذات صبغة امنية.

ثانياً: الإشكالية: سُلِطة الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالمفارقة الادائية في المطارحات الخطابية، فالقوى السياسية تربط بين امنها والامن الوطني وخطابها والخطاب الوطني في تفاعلاتها السياسية وتلك هي مفارقة حقيقية، والتي افصحت عن طبيعة خطابات القوى السياسية التي تميل الى التقارب في الطروحات والتطارح في الشروحات.

ثالثاً: التساؤلات : ينطلق البحث من سؤال رئيس هو " هل يمكن تحليل الخطاب السياسي العراقية لقياس مدى تأثيره في المعضلات الأمنية؟ وكذلك وردت لنا أسئلة فرعية بحاجة إلى جواب هي: ماذا نعني بالتحليل الاستراتيجي؟ وما هي طبيعة الخطاب السياسي العراقي؟ ومهي المعضلات الأمنية التي يتأثر بها ويؤثر فيها؟

رابعاً: الفرضية: استندنا على الفرضية التي مفادها:"كلما ازداد تأثير الخطاب السياسي العراقي على المعضلات الأمنية ؛ ازدادت قضايا الأمن تشخيص ودخلت حيز المعالجة، وكلما ازدادد تأثير المعضلات الأمنية على الخطاب السياسي... ازدادت امننة القضايا تبني ودخلت حيز التسويق والمبالغة ". وسنحاول اثباتها وتفنيدها في نتائج البحث.

خامساً: الهدف :ينشد البحث إلى :

1. تفسير طبيعة الخطاب السياسي العراقي.
2. الوقوف على الأسباب المفضية إلى تفاقم المعضلات الأمنية وومدى طبيعة التأثير فيها.
3. تحديد أعراض وآثار امننة المعضلات الأمنية على الخطاب السياسي العراقي .
4. إظهار دور المعضلات الامنية في التأثير على نوعية الخطاب السياسي العراقي.

سادساً: الأسلوب : استخدمنا الأسلوب الاستقراء والاستنباط في معرفة طبيعة التأثير المتبادل بين الخطاب السياسي والمعضلة الأمنية.

سابعاً: النطاق: تحدد نطاق البحث على النحو الاتي:

أ. موضوعياً: بتحليل الخطاب السياسي العراقي وقياس مدى تأثيره في المعضلات الأمنية سلباً وإيجابا.

ب. شكلياً: بالعلاقة بين نوعية الخطاب السياسي ونمطية المعضلات الأمنية.

ت. زمانياً: تحدد في ما بعد التغيير 2003.

ث. مكانياً: تحدد بالخطاب السياسي الداخلي .

ثامناً: التعريف بالمصطلحات:

أ. **التحليل الاستراتيجي :** هو عملية البحث في الاحتمالات الاستراتيجية الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية .

ب. الامننة: الامننة(Securitization): استحضار البُعد الأمني على مسألة ما غير أمنية وتصويرها كتهديد"، وكذلك توصف بانها: اضفاء الطابع الأمني على معضلة ما يتم تسيسها (Politicization)، وسحبها إلى حيز القضايا الأمنية بحيث تعتبر تهديداً وجودياً، فهي تركز على امننة الخطاب، من خلال تحليل الخطاب لتقديم قضية ما كتهديد حقيقي فتصبح القضايا مؤمننة عندما يتقبلها الراي العام.

ت. المعضلة الأمنية (Security Dilemma): "المأزق الأمني" ، هو "الوضعية التي تتواجد فيها الحكومات أمام مشاكل تمس بأمنها، أين يكون الخيار بين أمرين متساويين وغير مرغوب فيهما"، فهي حالة يصعب فيها اتخاذ القرار بين أمرين كلاهما يلحقان الضرر بالدولة، لأنّ القيام بالاستعدادات العسكرية يخلق شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه في تفكير الدول الأخرى تجاه نوايا هذه الدولة، فهي الحال التي فيها العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين.

تاسعاً: المنهجية: استخدمنا المنهج التحليلي، لتحليل تأثير الخطاب السياسي العراقي على المعضلات الامنية، وتأثير المعضلات الامنية على الخطاب السياسي العراقي.

عاشراً: الهيكلية :اعتمدنا في خطة البحث (مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات)، وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول: حمل عنوان: تأثير المعضلات الامنية على الخطاب السياسي العراقي، وبدوره انقسم إلى مطلبين: الأول: اختص بـ" تأثير الامننة في الخطاب السياسي العراقي "، أما الثاني: تأثير الامن في الخطاب السياسي العراقي، وتناغماً مع ما مضى، جاء المبحث الثاني فعنون: التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي في ظل المعضلات الامنية، لينشطر إلى مطلبين: الأول: جاء تحت عنوان: تحليل البعد الامني في الخطاب السياسي العراقي، والثاني: ركز على: الخطاب السياسي العراقي والاستراتيجية الامنية، لنختم البحث بجملة من الاستنتاجات.

التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي وتأثيره على المعضلات الامنية ((مقاربة بين امننة القضايا وقضايا الأمن))

المبحث الأول: تأثير المعضلات الامنية على الخطاب السياسي العراقي

شاع اعتقاد بأن الخطاب السياسي المرتبط بالامننة يؤدي إلى اضطراب وإرباك أدائي، وربما يقود إلى تغيير في الولاءات، وهذا ما دونت سجلات السياسة العراقية، على خلاف الخطاب السياسي الذي يتخذ من الأمن واستدامته من أولوياته، وعليه لم تكن مهمة الخوض في المفهوم سهلة على الإطلاق، بل بدت من أصعب المهام، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعلاقة بين الخطاب السياسي وامننة القضايا المجتمعية الذي يعد من الأمور الشائكة والمعقدة لاستخدامها كسلاح ذو حدين الأول فض الأزمات الاجتماعية والثانية أضعاف الكتلة السياسية المنافسة وتدمير قاعدتها الشعبية، وهذا ولد ضرورة لتحليله استراتيجياً.

ويوصف التحليل الاستراتيجي بانها: إدراك لما يمكن أن يقوم به الأخرين، إدراك لما يحملون من نوايا ، إدراك لما يمكن أن يلهمون الأخرين به، ليتقبلوا سلوكهم، وهذا يعني تفكيك وإعادة تركيب الخطاب السياسي، وهذا يتطلب انظر من جميع الزوايا، هذا هو التحليل، يمنحك إدراكاً لما سيقوم به الساسة، ومعرفة حجم قدراتهم ووسائلهم وغاياتهم ومدى أبعاد أهدافهم.

ويصعب على الكثير وضع تحليل للخطاب السياسي وفقاً لمفاهيم الامنيات لاكتظاظها بالتأثيرات والمؤثرات الادائية والوجودية، والذي بدا فيها التهديد في أوجه، لهذا بدا صعب على الكثير من المعنين به، لما تضمنه من تداخل بين الأمن الشكلي والامننة الموضوعية فانعكس سلباً على خطابات الساسة، بعد عجز بعض صناع السياسة من حرف مسار التهديد بالاتجاه المطلوب لفقدانهم الأدراك الاستراتيجي، فارتهن خطابهم بالامننة وهيمن عليهم العنف الخطابي.

ولعل أفضل ما يمكننا من وضع تحليل للخطاب السياسي، هو البحث عن مصدر تهديدهم ومعرفة سبب استفحاله، فسجلات السياسية العراقية، أشرت ذلك المفهوم، وما أداه من دور في إعادة رسم الخارطة الجيو-سياسية والجيو-ستراتيجية للنظام السياسي العراقي الديمقراطي بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات ممعنين النظر بها، في محاولة منا لتشخيص بعض المحفزات التي كان لها الأثر الفاعل في زرع نواة الامننة في الخطاب السياسي، وكيف كانت سبل رعايتها، وأسس أدامتها، ولإبانة ميزات البيئة السياسية التي كانت بمثابة التربة المناسبة لإنباتها، عمدنا إلى تقسيم المبحث على مطلبين وكالآتي:

المطلب الاول: تأثير الامننة في الخطاب السياسي العراقي

إن الساسة يتفاعلون مع قضايا الامننة ويعبرون عنها خطابياً؛ كونها وسيلة لتحقيق غاية في نفوس الساسة، ولان أفضل طريقة لهزيمة التطرف العنيف هي دعم تطور حكومة عراقية فعالة ومستجيبة وشرعية[1]؛ فلابد من بناء الخطاب السياسي العراقي، حاله حال الخطابات السياسية للدول التي تعاني عدم الاستقرار الامني واهتزاز اداري واشكالية فهم سياسي، يبنى على لغة الامننة، فكلما ازدادت المعضلات

[1] رايان كوكر، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل لضمان هزيمة داعش، المجلس الاطلنطي، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط ، بيروت مايو/ايار 2017، ص7.

الأمنية اثرت على طبيعة الخطاب السياسي، ازاد تفاعل الساسة لتشكيل لغة خطاب أساسها ربط التهديد السياسي بالتهديد المجتمعي، وهذا يفضي الى تسويق التهديد السياسي الى تهديد مجتمعي، والترويج الى وحدة المصير [1]، وبما ان التفاعل ارتباطي فانه يدفع باتجاه التفاعل المتقارب، لكن اذا كان التسويق السياسي سلبي تأججت الاختلافات واندلعت التظاهرات لكثرة امننة القضايا والمواقف وترجمتها الى مخاطر مجتمعية، وسادة لغة خطاب التهديد وتهويل مخاطر، هذا يعني تؤثر المعضلات الأمنية لسببين: الاول: لإشاعة الخطاب السياسي الأمني، والثاني: إشاعة امننة القضايا والمواقف المتضادة، وممكن ان نستدل على ذلك بتحليل خطاب الساسة ما بعد 2003 [2].

ودون شك، ان الخطابات السياسية تتأثر بطبيعة التهديدات الامنية فالخطاب مخرج لمدخل هو الوضع الامني، فالتشكيل السياسي الأكثر تهديد امني يميل الى صياغة لغة خطابية غير آمنة [3]، والخطابات تتقارب لتشكل هرم خطابي متكامل لغته تهديد الوجود، ليتقارب مع الخطابات المجتمعية التي تدخل المعضلات الأمنية حيز التهديد المجتمعي والوطني، وهذا يفضي بطبيعة الحال الى ان الخطاب يمتاز بتهويل التهديد لحشد المجتمع والتأثير بالرأي العام، ويزداد تأثيرها لغة الخطاب على المجتمع، فيظهر التقارب الخطابي المتناغم ومخاوف المجتمع، مما يدفع القوى السياسية الى استخدام القوة للحد من مصدر التهديد [4].

وهذا يفسر لنا لماذا العراقيون (ساسة ومكونات) يتقاربون عند الشعور بالتهديد؟ كما يفسر لنا لماذا ساسة العراق يتفاعلون لامننة بعض القضايا دون غيرها، ففي كثير من الأحيان كانت الأهداف من الامننة وسيلة لغاية للاستدامة، لكن الامننة يمكن قراءتها بصورة أخرى، إن الامننة ذات علاقة بوجود الساسة المؤمن، فالكتل السياسية اكثر تسويق للغة التهديد لضمان وجودها، وهذا بسبب طبيعة تشكيل السياسة العراقية (توازنات الضعف الادائي)، فالإدارات السياسية العراقية خطاباتها مستمدة من الترويج الأمني وامننة قضايا التهديد السياسي نظراً لما يعانيه العراقيين من تيه فكري وعنف مجتمعي [5].

إذن عملية "الأمننة" والتي تعني "إضفاء الطابع الأمني "على بعض المعضلات المجتمعية تركز على تهويل التهديد وتضخيمه لإنتاج" الفزع والخوف"؛ فالأمن والتهديد مترافقان، وفي هذا السياق هناك ثلاثة خطوات لنجاح عملية إضفاء طابع الامننة في العراق:

---

[1] آرلنت ليبهارت، لديمقراطية في مجتمع متعدد، ترجمة حسن زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، دار الفرات للنشر والتوزيع، بغداد –بيروت، 2006، ص15.

[2] ميثم الجنابي، تقييم التجربة العراقية (2003-2018): الجمهورية الرابعة – "جمهورية الاحتمالات" ومرجعية الرجوع إلى النفس، صحيفة الاعلام، العراق ،14 حزيران/ يونيو 2018.

[3] ميتشل فوكو، وسؤال السلطة -من الاختزال الى التشظي:نحو فينومينولوجيا تأويلية للسلطة، ترجمة: محمد امين بن جيلالي، مؤمنون بلا حدود، 2016، ص 12-13.

[4] عبد الواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحدية وادارة المجتمع المتعدد: رؤية نظرية في الأنثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، السليمانية، عدد 4، 2016، ص 7.

[5] ناظم نواف ابراهيم، اشكالية التيه الفكري والعنف المجتمعي، في عمار شرعان. واخرون، الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات 2017-2018، التقرير الاستراتيجي العراقي ،كانون الاول 2017، ص145 وما بعدها.

- التأثير بالراي العام واقناعهم أن التهديد المزعوم يمس ببقاء العراق آمناً .
- اعداد التدابير الاحترازية(الوقائية والاستباقية والاجهاضية) التي يمكننا عن طريقاها منع التهديد.
- القبول والاستجابة المجتمعية للخروج من الحالة الطبيعة الى الوضع لاستثنائي.

يبدو أن عملية تحويل القضايا المجتمعية إلى حيز المعالجات الأمنية الطارئة، مثلما حصل مع قضية امننة " تكوين الأقاليم"، تتطلب تضافر عوامل سوسيولوجية تسهل مسعى صناع " السياسة" لتحريك الكتل المجتمعية بمختلف اطيافها ضد كتلة صاحبة مطلب(التكوين) ، فالشعور بالتهديد جعل من الهوية الوطنية تعلو على الهويات المجتمعية [1] .

بالمقابل كتل السياسية عملت على امننة مسألة "التظاهرات" باعتباره تهديد، فكان استهداف مقرات الكتل المكونة للإدارة السياسية كفيلاً بعكس الصراع السياسي الى مجتمعي، باعتباره تهديد ناتج من عن " حراك الكتل السياسية الضد " لكن "هناك مسألة أخرى ليست بأقل أهمية: هل تعتبر عملية "الامننة" برمتها شيئاً إيجابياً أم سلبياً؟

نرى بأنها سلبية لسبب منطقي وهو أن تحويل الملفات إلى حيز المعالجات الأمنية يؤشر على شيء غير إيجابي وهو إخفاق السياسة العادية في التعاطي مع "الخلافات" و"الاختلافات" باعتبارها تهديد فانعكست على "مطالب" و"حاجات المجتمع"، ولذلك فإن وجود عدد من الملفات في "حيز المعالجات الأمنية" يجب أن ينظر إليه بمثابة استثناء، والحل عنده هو نزع الطابع الأمني عنها وتحويلها لحيز السياسة الطبيعية الآمنة.

إن للامننة دلالات ومنها: استحالة معرفة نوايا صناع القرار، ولا توجد سلطة تحقق الامن، وصناع القرار يخشون بعضهم بعضاً، وان اي سياسي يمكن ان يهاجم سياسي اخر في خطاباته، ويحق لأي سياسي التحالف مع الساسة الاخرين بحثاً عن امنه، والمصالح هي محفز الحراك السياسي، وجميع الساسة يجمعها هدف واحد هو البقاء في الادارة السياسية، والمجتمع يعيش حالة " رفض" أي رفض النظام والتمرد عليه؛ بسبب عدم تحقيق المطالب، والتحالفات السياسية هي التي تخل بالتوازنات المجتمعية لأنها تقوم على "الكتلة الاكبر، لكن في حالة الرجوع الى الوضع الطبيعي، فهذا يعني الانتقال من وضع الاستثناء الى الوضع الطبيعي الآمن.

المطلب الثاني: تأثير الامن في الخطاب السياسي العراقي

نعرض في هذا المطلب الامن الوطني حافز لإعادة صياغة لغة الخطاب السياسي، ولتفسير تشنجات اللغة الخطابية، لاسيما عندما تزداد المعضلات الأمنية ضغطاً على الطبقة السياسية لتحقيق التوازن الأمني ضد مصدر التهديد، واستباق التهديد بالتحصين الدفاعي، واجهاض مشاريعه، والوقاية من مكنونها الفكرية، فالأمن ومدى استدامته يؤثر طردياً على لغة الخطاب السياسي، على الرغم من، أن محاكاة مشاعر العراقيين

[1] رائج علاء، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز، الدوحة ،رقم 24 ، اكتوبر/تشرين الاول 2018، ص5- 6.

الامنية هو عامل مهم للغاية يتقيد به الخطاب، لكن يتأثر الخطاب كذلك بالحقائق الامنية، والقدرة على البناء المنيع المحصن لدرء اخطار التهديد بمختلف صوره، ولهذا فالأمن بصورته الإيجابية (الأمن المستدام) يؤثر على اللغة الخطابية ايجابياً، عن طريق الاغراء بمكاسب الأمن، بينما الأمن السلبي(الامننة) يؤثر سلبياً على اللغة الخطابية السياسية؛ كون يوظف لتعلية هوية الكتلة السياسية الاكبر، وهذا تهديد حقيقي [1].

والسؤال الرئيسي هو: كيف يستجيب الساسة للمعضلات الأمنية؟ هل عن طريق بناء استراتيجية امنية ضد المعضلات الامنية السائدة أو الاذعان لها ؟

ان العراقيين كساسة تعاملوا مع المعضلات الامنية وفقاً لمبدأ الاذعان والمسايرة في بادئ الامر، ويمكن ان نؤكد ذلك في التعاطي مع المعضلات الأمنية في عامي(2005-2006) معضلة الطائفية [2]، "كانت لغة التخندق والتكتل عالية بالنسبة للقوى السياسية التي يعتبر الخطاب العنيف ولازدرائي هو الاكثر شيوعاً" ، فلو استعرضنا الخطابات السياسية في تلك الحقبة نكتشف أنها تفاعلات من تتأثر بالطائفية، اكثر من ما هو معتقد البحث عن السلام داخلي، فالخطاب العنيف يحدث بسبب التفاعلات السلبية، لأنهم اي الفاعلين الداخلين "أكثر عرضة للضغوط الامنية لسببين: الاول: التهديد السياسي مرتبط بالتهديد الامني، والثاني : صناعة العدو يتطلب تهديد مجتمعي لاستدامة الحاجة للأمن "، ولأن ترك المعضلات الأمنية دون معالجة امر غير منطقي – بلغة السياسة، فيجب التسويغ الخطابي للتهديد الجماعي وحشدهم لموجة مخاطر التهديد، وهذا ما حصل بعد موجات النزوح (2014-2016) [3]، عندها يبحثون عن تشكيل للرصف المجتمعي ليدخلوا بوابة التفاعل الجماعي لمواجهة التهديد، فيسود اعتقاد لدى صناع القرار لابد من حشد المجتمع في بناء الامن، ليوفر لهم فرصة لموجهة مصدر التهديد، وهذا ما حصل عندما تشكل الحشد الشعبي، لكن هذا الانموذج يضعف عندما يتفكك مصدر التهديد [4].

فاذا ما تطرقنا الى الأداء الاستراتيجي في العراق، نجد أن مصادر مختلفة من التهديد تساعد في تفسير سبب تأثر اللغة الخطابية بالمعضلات الامنية، فضلاً عن، معضلات دول الجوار الاقليمي، فالتفاعل الأمني يلقي بظلاله على الخطاب السياسي [5].

ومن المتعارف عليه، ان تحليل الخطاب السياسي العراقي وادخاله حيز الاستراتيجية يوصلنا الى نتيجة هي ان هناك علاقة ارتباطية طردية بين اللغة الخطابية والطبيعة الأمنية، فكلما ازدادت المعضلات الأمنية تهديداً، ازداد الأمن ضعفاً، فازدادت الخطابات السياسية امننة ، فظهر اللغة العنيفة والعدوانية في الخطاب السياسي، ويزداد التأثير سلبيه اذا كان التهديد عالي، والمعالجات ترقيعية تكون شكل خاص من القفز على

---

[1] زمكان سليم، وهم تخطّي الطائفية في العراق، مقال بحثي ، معهد واشنطن ، 20 نيسان/أبريل 2018، ص1.

[2] حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء، مركز كارينغي للشرق الاوسط ، بيروت، 2014، ص10.

[3] جريارد وايت، العراق: أزمات النزوح (2014-2017) ، وكالة الأمم المتحدة للهجرة، تشرين الأول 2018، ص9.

[4] رينار منصور، فالح عبد الجبّار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 28 نيسان/أبريل 2017، ص12-13.

[5] يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، سلسلة تقييم حالة (فبراير 2013)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،2013، ص3.

التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي وتأثيره على المعضلات الامنية
((مقاربة بين امننة القضايا وقضايا الأمن))

الازمة الامنية، وكلما زادت الامن قوة ازداد للخطاب السياسي العراقي هدوء ومرونة، وزيادة تأثير الايجابي يفضي الى الاستجابة السياسية للاستدامة، وهذا نهج اتبعه رئيس الوزراء حيدر العبادي، فهو يزيد من الامن، لأن الأمن يرفع من اللغة السمحة، وازداد الخطورة في حقبة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، فكلما ازاد حجم المطالب، كلما ازداد حجم تأثر القرار السياسي استجابة، فاختلاف مصدر التهديد بين الحالتين (الارهاب) و(الفساد/ الفقر) .

وخلاصة المبحث يمكن القول: ان اللغة الخطابية تتأثر بطبيعة التفاعلات العراقية، لهذا هي امام خياريين لا ثالث لهما هما السير نحو الخطاب السياسي المتسامح، او السير نحو خطابها العنيف، فالقوى القوية الآمنة تسلك سلوك التسامح مع نظيراتها وجمهورها، والقوى ذات ميول للامننة تسلك سلوك خشن في اداءها وتطغى الكراهية والازدراء في خطابها.

المبحث الثاني: التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي في ظل المعضلات الامنية

تبعاً لضخامة القصد من تحليل الخطاب السياسي في ظل التحديات، تزاحمت الكثير من التنظيرات والتحليلات في تفسير ذلك الخطاب، فاحتدم الجدل والنقاش حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة، فالأنموذج المؤطر للخطاب السياسي هي الطبيعة الامنية التي يتم عن طريقها تحديد الخطاب السياسي نوعاً وكماً ومدى اتساقها بفلسفة صناع القرار في التعاطي مع المعضلات الامنية.

وهذا يفضي بطبيعة الحال الى : أن هناك علاقة بين طبيعة الخطاب السياسي، والمعضلات الامنية، وهذه العلاقة الأكثر قدرة على تفسير الخطاب السياسي، وهذا يأتي من المرجعية الإدراكية للقائمين على الإدارة السياسية التي يفترض ان تتناغم عندهم مكنة الإدارة مع المرجعية السياسية، ولتوضيح الصورة أكثر، عرجنا لتقسيم المبحث إلى مطلبين وكالآتي:

المطلب الاول: تحليل البعد الامني في الخطاب السياسي العراقي

دعونا ، نتساءل: ما الذي يحدد طبيعة الخطاب السياسي العراقي؟ أ هي معضلات الامن؟ أم معضلات إدارة المعضلات؟ نبدأ بالإجابة، قائلين: لتقديم تحليل علمي لبعد الخطاب السياسي العراقي، لا بد من التعامل مع مدركات صناع القرار واستقراءها، ومعرفة ماذا تعني لهم تأثيرات المعضلات الامنية؟ لكن مقدماً دعونا نتفق على: استحالة معرفة نوايا الساسة، ولا توجد علاقة واضحة محددة لنوع وحجم المعضلات في العراق، والساسة لا يملكون الخبرة في ادارة المعضلات، وان اي كتلة في العراق تربط خطابها بالأمن الوطني، ويحق لأي كتلة في العراق ان تتحالف مع اي كتلة اخرى بحثاً عن القدرة التأثيرية في الخطاب السياسي، والمصالح هي محفز الحراك السياسي الاساس، وجميع الكتل يجمعها هدف واحد هو كسب الراي العام العراقي، والعراق يعيش حالة من التأثر الامني القوي بسبب وجود الفواعل الدوليين والاقليمين، والتأثير هو من يخل بالأمن، لأن الاخير يقوم على مبدأ القدرة التحصينية، ولا فرق بين الخطابات السياسية كلها ذات نهج واحد هو اعلاء البعد الامني في خطاباتها ؛ كونه اول المطالب الشعبية، وهذا التأثير ناتج عن تزايد حجم المعضلات

الأمنية، لتكون تهديد حقيقي، لابد من محاكاتها سياسياً ، وهذا افضى الى ادخال جميع المعضلات الحقيقية والوهمية حيز الامننة، وبالتالي ظهرت الصبغة الأمنية واضحة على الخطاب السياسي، فالمعضلات هي من حددت طبيعة الخطاب السياسي.

وشهد عام 2014 تهديد حقيقي(الارهاب) اذا نزح نحو(3.2) مليون شخص و(8) شخص بحاجة للمساعدات والانسانية والحماية الامنية [1]، الامر الذي جعل البعد الامني يطغى على جميع الابعاد الاخرى في الخطابات السياسية ويتمازج بصبغة انسانية خفيفة، وهذا يتعلق بكيفية تفاعل الجماهير مع الخطاب السياسي، فرئيس الحكومة هو الفاعل الأساس في إشاعة لغة الخطاب وتحديد شكله وأثره على الراي العام العراقي، في مقابل فان للساسة الاخرين مساحة متاحة لصياغة اللغة الخطابية، لكن محددة بنصيب حزب كل سياسي من السلطة ووزنه فيها، لكن عندما ارتفعت درجة التهديد عام 2016 ارتفعت معه اللغة الخطابية السياسية الأمنية، التي تطلب لغة لتغلب على ارث مرير [2]، ومن ثَمّ نأخذ دور الساسة وميولهم وفقاً لمفهوم البعد الامني الى ثلاث فرق:[3]

- الفريق الأول: يرغب في بناء منظومة امنية متكاملة(الاستراتيجية).
- الفريق الثاني: يؤمن بالعمل الميداني الامني (التكتيك).
- الفريق الثالث: يكون مستثمر للتهديد الامني (يعالج الازمة بالأزمة).

ودون شك، ان لغة الخطاب السياسي تتأثر بمفاهيم الأمن والامننة فلهما أثرهما على الخطاب السياسي العراقي، وتلك من اشكاليات الإدارات السياسية التي تجعل عملية بناء الامن صعبة، وهذا يفضي الى تفاقم المعضلات الامنية [4]، ولحل تلك المعضلة هو تبني استراتيجية امنية شاملة.

ان الخوض في الخطاب السياسي ليس بالسبيل الجديد، لكنّ آليات مقاربته وزوايا النظر إليه هي المتجددة[5]، المتجددة[5]، فاستقرار الخطاب السياسي مرتبط باستقرار العملية السياسية، فهو غير مستقر لأن العملية السياسية غير مستقرة تماماً ويعكس التناقض ارباك الأداء السياسي الذي يفضي الى ضعف العلاقة بين الساسة والشعب[6]، اساسها اشكالية فهم الادارة السياسية لنفسها،[7] فاغلبهم خلفيتهم التاريخية ثيوقراطية

---

[1] لهيب هيغل، ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات،مارس/اذار 2016، ص5.

[2] شيلي كالبرتسون، ليندا روبنسون، تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم (ISIS) الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك، مؤسسة RAND ،سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2017، ص 54.

[3] محمد عبد السلام، "تهديدات أمنية غير تقليدية في المنطقة العربية، محمد عبد السلام وإيمان رجب (محرران)، تحولات الأمن: عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،2013، ص15-16.

[4] منعم العمار، وشيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب: ((دراسة في اشكالية الادارة))، مجلة دراسات دولية ، عدد61، 2015 ، ص 47.

[5] محمد صالح، الاستعارات التصورية وتحليل الخطاب السياسي، دار كنوز المعرفة، عمّان 2015، ص7.

[6] موسى فرج، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة، دمشق 2013، ص13.

[7] جاسم المطير، نرجسيّة الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج، صحيفة الصباح الجديد (الملاحق)، 18 مايو/ ايار، 2016.

التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي وتأثيره على المعضلات الامنية ((مقاربة بين امننة القضايا وقضايا الأمن))

وادائهم السياسي ديمقراطي وتلك مفارقة حقيقية [1]، فالمنظومة السياسية تعاني من اشكالية بناء النهج والدور[2]، فخطورة الخطاب السياسي الانفعالي تكمن في دعمه لتكوين صور ذهنية ازدرائية لدى الجمهور إزاء الطرف الآخر(صناعة الكراهية)[3]، وهذا يفضي الى خروج الشعب عليهم [4]، إن المشكلة الخطيرة التي يعيشها المجتمع العراقي تتمثل في أن القيادات الحاكمة التي كان من المفترض أن تقود التغيير بعد 2003، لم تكن قادرة على استيعاب الحالة الجديدة بكافة تداعياتها وحيثياتها، وتميزت بسيادة عقلية "الأنا" على "نحن"[5]، وأثبتت طبيعة الخطاب الموجه إلى المتظاهرين في العراق أن الخطاب السياسي العراقي لم يستطع التحرر من اليقينية، اذ اعتادت تلك الخطب " أن تمزج بين الخطاب السياسي والخطاب الإلهي في محاولة لضمان عدم فقدان الشرعية واستدامة المشروعية، فتعمل على صياغة استجابة على شكل انتاج كتل جديدة لغتها السياسية اصلاحية تغيرية، ومطلبها اعتماد الاستراتيجية الامنية [6].

المطلب الثاني: الخطاب السياسي العراقي والاستراتيجية الامنية

ونحن نتحدث عن الخطاب السياسي العراقي وعلاقته بالاستراتيجية الامنية، يراودنا التساؤل الاتي: ما هو اساس اعتبار او عدم اعتبار معضلة مجتمعية ما تهديد امني حقيقي يواجه العراق؟

دعونا نتفق على ان ليست كل الاحداث تعتبر تهديدات حقيقية في السياسية العراقية، فتحرك الكتل على بعضها وتنافسها على الادارة السياسية لا يعتبر تهديد، وبروز الهويات الفرعية دون ادارة الظهر للهوية الوطنية، كذلك لا يعتبر تهديد، والمناقلات العسكرية وانتشار القوات الامنية والعسكرية لا يعتبر تهديد، لكن هذا يفتح المجال "للارتياب العرضي" ، على سبيل المثال: يمكن ان ترى اخطاراً غير موجودة على ارض الواقع، فوهم التهديد يقود الى هدر المال والطاقة، وكذلك "التهاون المفرط" في التعامل مع التهديد، اي لا يعترف المجتمع السياسي العراقي بالتهديدات التي هي فعلاً حقيقية مثلاً انتشار الفساد والفقر [7]، فالتركيز على المعالجات الامنية الشكلية دون المعالجات الموضوعية، هي عملية بناء وقتي سرعان ما تظهر معضلات جديدة اخرى؛ كون معالجة النتيجة دون تشخيص الاسباب ومعالجتها.

هذا يعطينا طريقتين للنظر الى موضوع الامن في العراق: المفهوم التقليدي للتعامل مع التهديدات التي يمكن ان تكون "تهديدات مسلحة"(داعش، القاعدة، المليشيات، المافيا، العصابات) لكن كذلك قد تكون التهديدات بيئية(التلوث/ التصحر/ السيول والفيضانات) او مجتمعية(الفساد، الفقر، التغيير الديمغرافي، الهجرة، النزوح،

---

[1] عبد الكاظم محمد حسون، أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟، صحيفة الزمان الدولية، 9 يناير/كانون الثاني2016.

[2] سامي الزبيدي، تشظي الكتل دليل الفشل، صحيفة (الزمان) اللندنية ، 30 يوليو /تموز 2017.

[3] سليم كاطع علي، الاعتدال السياسي منهج لتصحيح وتقويم العملية السياسية في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 11ابريل/ نيسان2017.

[4] المصدر نفسه.

[5] عماد عبد اللطيف، بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة، دار التنوير، بيروت 2012، ص93.

[6] عبد الكاظم محمد حسون، أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟ صحيفة الزمان، 9 يناير/كانون الثاني 2016.

[7] زقاغ عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، مج1، عدد1،2011، ص60.

العنف، الجريمة المنظمة، الانحلال، الإدمان)، هذا يعتمد على تحديد صناع القرار السياسيين والامنيين لما قد يعتبروه تهديداً او ما هي رؤيتهم لمجالات الامن، وهذا ما نجده في العديد التفاعلات بين الساسة، ثم يأتي بعدها الشق الاجتماعي، لنتساءل: ما هي العملية التي تتشكل وفقها التهديدات؟ من يُحددها؟ من يسوقها؟ كيف يمكن لجزيئات حدث ما ان تجتمع ونتقبلها كتهديد؟ ويمكن ان نرى مثالاً على هذه العملية مثلاً، الكتل السياسية الصغيرة تعتبر امنها ممدد من قبل الكتل السياسية الكبيرة، لكن الحال مختلف بين الكتل الكبيرة-الكبيرة فهم في حالة توازن، وبعد تغيير نبرة الخطاب السياسي العراقي لزوال التهديد بعد عام 2017، هل الشعور بالتهديد موجود ام لا وجود لهُ؟

لا شك، ان زوال التهديد يفضي الى "تفكيك منظومة الامن" المشكلة لاحتواء مصدر التهديد، وهذه العملية تعني انعدام الشعور بالخطر من عدو لم يعد موجوداً على الساحة، انها عملية تتم بالاتجاهين في نفس والوقت، الأول: يشير إلى الأمن، والثاني: الامننة، وبما إن الأمن يوصف بانه: استجابة للشعور بالتهديد اتجاه حدث ما، ونحن يعتقد ان ليس كل العمليات العسكرية في العراق عمليات امنية فتحريك القطعات العسكرية بين المحافظات لا تعبر عن وجود تهديد امني، بل جزء من السياسة الامنية، وعملية امننة القضايا الاجتماعية تقل فاعليتها بنهاية مصدر التهديد، وهذا ما تتطلبه سياسات الأمن الوطني العراقي من اعتمادية لترتقي بجودة الاداء[1].

وهنا نجد معادلة صعبة هي:"كلما فُعل الامن في العراق فُعلت المعضلات الأمنية فيه كذلك؛ لاستدامة التهديد"، وهذا يعني ان للخطاب السياسي دور فاعل في جعل الظاهرة الخاضعة للأمن مقبولة في الراي العام، لهذا نجد من هم سعداء جداً "الراغبين" على ما يسمى بالحرب على الفساد في حقبة ما بعد 2018، لأنه سبب مقنع للتدخل لفرض القانون؛ كونه سبب يمكن التعويل عليه، فوفقاً لهذه الرؤية ان تشن حرب حتى على الحلفاء-الشركاء، بينما هناك شق اخر: يرى ان هذا مجرد الهاء عن التهديدات الحقيقية، على سبيل المثال، التصحر، الانكشاف الاستراتيجي، حرب المعلومات، قلة الغذاء ،البطالة، ازمة الطاقة ، تفاقم الديون، هدر المال العام، غيرها، كلها تهديدات حقيقية، اي التهديد لا يعني استخدام القوة الخشنة، لا بل القوة الناعمة كذلك،[2] لهذا عانت الاستراتيجية الامنية العراقية من المعضلات الامنية كثيراً.[3]

اما في المقاربة فنقول: لابد من التمييز بين ان تكون جزء من عملية إشاعة لغة التسامح في الخطاب السياسي، او تكون خارج دائرة تلك اللغة، بتعبير اخر ان تصنع الخطاب المتسامح، او ان تقبل الخطاب العنيف وتسايره، هنا يتوقف الامر على نوع القضية السياسية، وطبيعة القادة المتبنين القضية واطرافها المعنيين، فـ(قضية التشارك، المسؤولية، التسامح ،التعويض، إعادة كتاب العلاقات الاجتماعية وتبيضها)، كلها قضايا دخلت دائرة الامن لكن بدرجات، تقييم التهديد ليس بكونها موضوعي او شكلي لكن بطريقة الرد عليه.

---

[1] علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2017، ص34.

[2] استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022، البنك الدولي، كانون الثاني 2018، ص15.

[3] حسين علاوي خليفة، استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 – 2015)، مقال في مجلة اراء حول الخليج، 2017، ص2.

التحليل الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي وتأثيره على المعضلات الامنية ((مقاربة بين امننة القضايا وقضايا الأمن))

وهنا نستنبط تساؤل هو: هل يمكن رسم استراتيجية امنية لحل المعضلات الامنية التي تؤثر على طبيعة مسار الخطاب السياسي وتحقق طفرة في الامن الوطني العراقي؟ ان الاستراتيجية الامنية من متطلبات الاستقرار، والاخير رهن الاستقرار السياسي، فالاستراتيجية تم صياغتها لكن هناك اخفاق كبير في تطبيقها،[1] ولهذا يمكن القول ان صياغة استراتيجية امنية كاملة طويلة الامد، تؤثر ايجابياً على طبيعة الخطاب السياسي، وتحقق طفرة نوعية في الامن الوطني العراقي، فالموضوع الاهم في الاجندة الامنية هو كسب التأييد الجماهيري وتعلية الحس المجتمعي الامني، وهذا ما تقوم به الإدارات السياسية لكسب التأييد في قضايا الامن، بالنظر الى حجم التأييد يمكن قياس مستوى الامن، وهذا يشير الى العلاقة بين الاداء والدعم وهذا يمكن الاستدلال عليه في التأييد الامني الذي جمعته ادارة السيد العبادي لتبرير سياسته الامنية بوجود تهديد حقيقي (الارهاب)، واعتقد ان اهم الامثلة الحالية هي "الحرب الفساد" ، وهذا يدل تبني استراتيجية شاملة متكاملة تضمن للفرد حماية من كل انواع التهديدات وتضمن مستقبلة يبقى آمن، وهذا التهديد الحقيقي(الحرب على الفساد) يضع حكومة السيد عادل عبد المهدي امام اختبار صعب بحاجة لدخول الوضع الآمن لا وضع الامننة فالعودة إلى الوضع الطبيعي هو مطلب جماعي يشير إلى التغيير المستقبلي القريب.

إن السياق التحليلي الاستراتيجي للخطاب السياسي العراقي يؤثر ويتأثر في العضلة الأمنية، ولأجل تفكيك تلك الفرضية لابد من الارتكاز إلى ثلاثية التحليل (ماذا –لماذا-كيف) حدث، والإجابة تطلب تقسيم المعضلة الأمنية إلى مرحلتين : الأولى: "التفسير" في سياق الثلاثية ، نبدأ لماذا حدثت المعضلة الأمنية ؟ اثبت البحث أنَّ معضلة الأمن حدثت عندما اظهر ساسة العراق الاستعدادات العسكرية والجهوزية ما حالة شك في عقل المجتمع بشأن ما إذا كانت هذه الإعمال هي لأغراض دفاعية فقط لتعزيز أمنها، أو ما إذا كانت لأغراض هجومية وذلك لتهديد أمن دول أخرى، لكن ثبت أن هذا من اجل الأمن والاستقرار الداخلي، والثانية: لماذا الاستجابة المجتمعية للقبول بالامننة؟ إن الاستجابة جاءت كرد الفعل عن استعدادات الفواعل غير الدولة استخدام مظاهر العنف المسلح وتأجيج الكراهية واستباحة المحظورات وهذا ما حقق استجابة مجتمعية لإعادة الأوضاع طبيعية مستقرة امنه، بعد أن اثر الخطاب السياسي إيجابياً عن طريق الخطاب الجمعي المؤمن الجامع .

وثالثاً: كيف الخروج من المعضلة الأمنية؟ يكون الخروج من هذه المعضلة الأمنية عن طريقين: الأول: الاتفاق على أن المعضلة الأمنية حالة غير مزمنة في العراق، وأنَّ النظام السياسي يعتمد "العون الذاتي" يُبْرِزُ توازن في التمثيل السياسي باعتماد السياسة التوافقية-التشاركية ترمي للحفاظ على سلمية الخطاب السياسي وعقلانية الأداء السياسي، والثاني: التخفيف من آثار المعضلة الأمنية ضمن نظام "العون الذاتي"، بتفعيل آلية ميزان القوى السياسية؛ كونه من ضرورات حفظ امن واستقرار الدولة.

ومن خلال ما سبق طرحه يمكن القول أن المعضلة الأمنية تظهر بتفاقم ظاهرة الفوضى بفعل ضعف السلطة المركزية، والأخيرة تشعر بالتهديد فتسعى هذه الأخيرة للحصول على مزيد من القوة، تقيها عدوان محتمل

[1] استراتيجية الامن الوطني العراقي، 2007- 2010، 2007، ص7.

والانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللاأمن، مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في حالة الفوضى فتكون الدولة بيد الفواعل من غيرها متنافسين للسيطرة عليها، وهذا يحفزه أو يثبطه نوعية الخطاب السياسي.

الخاتمة:

خلاصة لكل ما عرض آنفاً، يمكن القول: أن هناك علاقة طردية بين طبيعة الخطاب السياسي والمعضلات الامنية، وهذا الأمر يعتمد كثيراً على كبر المعضلات التي تقوى كلما قل الامن، وتضعف كلما ازداد الامن، فبجودتها الإدارية تنتخب خطابها السياسي، وهذا إن دل على شيء، فانه يدل على اهمية الخطاب السياسي الذي حملته التجارب السياسية في المدركات قادة الإدارات السياسية وأثره على المجتمع.

عموماً الخطاب السياسي المتسامح هو أكثر شيوعاً من الخطاب العنيف في العراق، فالمعضلات الامنية الكبرى القوية تفضي الى إشاعة لغة الخطاب السياسي السلبي، بالرغم من لقوة تأثير المعضلات الأمنية على اللغة الخطابية، ويميلون الى بناء لغة خطابية سياسية امنية لتأثير على المواقف المجتمعية والحصول على التأييد لعملياتهم الأمنية الاستباقية والاجهاضية والوقائية.

واخيراً، وتبعاً لهذا الفهم، اتضح الخطاب السياسي العراقي وانعكاساته على الأداء السياسي، وبات من اليسر- استقراء الفكر السياسي العراقي وتحليل الأداء الاستراتيجي وهو يتعاطى مع المعضلات الامنية التي ولدها تزامناً التغيير فاللغة الخطابية علاقتها ارتباطية طردية مع التهديد، وبعد إن تم استقراء لغة الخطاب السياسي وتشكيل الأمن والامننة، خرجنا بجملة من النتائج منها:

❖ **الاستنتاجات**

1- لغة الامننة في الخطاب السياسي أكثر شيوعاً من لغة الامن.
2- هناك علاقة ترابطية طردية بين الخطاب السياسي والمعضلات الامنية.
3- صناعة التهديد وامننته من أسس بقاء السياسية والساسة.
4- مستقبل الخطاب السياسي العراقي رهن الخروج من نظرية التهديد الى نظرية الامن المستدام.

وبعد هذا كله صحت فرضيتنا الناصة على:"كلما ازداد تأثير الخطاب السياسي العراقي على المعضلات الامنية ...ازدادت قضايا الامن تشخيص ودخلت حيز المعالجة، وكلما ازدادد تأثير المعضلات الأمنية على الخطاب السياسي... ازدادت امننة القضايا تبني ودخلت حيز التسويق والمبالغة ".

❖ **التوصيات**

1. إعادة صياغة لغة الخطاب السياسي وفقاً لنظرية الأمن المستدام لا امننة القضايا.
2. بناء منابر سياسية لإشاعة لغة الخطاب السياسي الذي يبعث رسال الأمان والاطمئنان.
3. إيقاف العمل بنظرية التهديد ومبدأ صناعة العدو لاستدامة الوجود.
4. ربط الخطاب السياسي بالأمن المستدام(الإيجابي) لا الامن المؤقت(السلبي) .
5. تحميل المسؤولية لدعاة الخطاب السياسي العنيف.

6. الحد من التأثير السلبي لدعاة الخطر والمخاطر والأزمات.
7. كسب الراي العام العراقي لتأسيس قاعدة سياسية رصينة للخطاب السياسي لتنمية الإدارة السياسية واستدامتها.
8. إيجاد عقد سياسي ينظم الخطاب السياسي، على أساس السلام والبناء والولاء، وكفاءة الاداء.
9. بناء منظومة خطابية سياسية تستجاب لجميع متطلبات وحاجات المجتمع للحد من معضلات الامن المجتمعي .
10. بناء استراتيجية امنية متكاملة ترسم البرامج وتوظف القدرات والإمكانات بمختلف الوسائل لتحقيق الهدف المنشود وهو الامن المستدام.

قائمة المراجع:

1. علاء, ر. (2018). الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق. دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز, (24), 5-6.
2. حسن, ح. (2014). الازمة الطائفية في العراق: إرث من الاقصاء. بيروت: مركز كارينغي للشرق الاوسط .
3. ليبهارت, آ. (2006). لديمقراطية في مجتمع متعدد. بغداد-بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، دار الفرات للنشر والتوزيع.
4. سليم, ز. (2018). وهم تخطّي الطائفية في العراق. معهد واشنطن , 1-.
5. عبد, ع. ا. م. (2016). سمات الدولة الحدية وادارة المجتمع المتعدد: رؤية نظرية في الأنثروبولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية, (4), 7-.
6. وايت, ج. (2018). العراق: أزمات النزوح (2014-2017). استرجع في من وكالة الأمم المتحدة للهجرة website: https://www.un.org
7. ابراهيم, ن. ن. (2017). اشكالية التيه الفكري والعنف المجتمعي. في الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات 2017-2018. بغداد: التقرير الاستراتيجي العراقي .
8. كالبرتسون, ش., & روبنسون, ل. (2017). تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم (ISIS) الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك. مؤسسة RAND, 54.
9. الجنابي, م. (2018). تقييم التجربة العراقية (2003-2018): الجمهورية الرابعة – "جمهورية الاحتمالات" ومرجعية الرجوع إلى النفس. صحيفة الاعلام.
10. هيغل, ل. (2016). ازمة النزوح في العراق. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات, 5.
11. كوكر, ر. (2017). تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل لضمان هزيمة داعش. استرجع في من المجلس الاطلنطي، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط website: https://www.atlanticcouncil.org
12. الكبيسي , ي. (2017). العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، سلسلة تقييم حالة (فبراير 2013)، . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 3-.
13. فوكو, م. (2016). سؤال السلطة -من الاختزال الى التشظي:نحو فينومينولوجيا تأويلية للسلطة. دمشق: مؤمنون بلا حدود.
14. منصور, ر. (2017). ، فالح عبد الجبّار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، م، 28 نيسان/أبري. بيروت: ركز كارنيغي للشرق الاوسط.

15. المعموري , ع. ع. ا. (2017). سياسة الامن الوطني في العراق. القاهرة: الدار العربية للعلوم ناشرون.
16. المطير, ج. (2016). نرجسيّة الخطاب السياسي بين الجهل والصراخ والمزاج. الصباح الجديد (الملاحق).
17. صالح, م. (2015). الاستعارات التصورية وتحليل الخطاب السياسي. عمان: دار كنوز المعرفة.
18. -, -. (2018). استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018-2022. استرجع في من البنك الدولي website: https://mnpcd.gov.iq
19. عادل, ز. (2011). المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة. المجلة الجزائرية للسياسة العامة, 1(1), 60-.
20. العمار , م., & صالح, ش. ت. (2015). الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب: ((دراسة في اشكالية الادارة)). مجلة دراسات دولية , (61), 47-.
21. عبد السلام, م. (2013). تهديدات أمنية غير تقليدية في المنطقة العربي. في تحولات الأمن: عصر التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية. القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
22. الزبيدي, س. (2017). تشظي الكتل دليل الفشل. صحيفة (الزمان) اللندنية.
23. -, -. (2017). استراتيجية الامن الوطني العراقي، 2007- 2010 (ص 7-). استرجع في من النهرين website: https://www.nahrainuniv.edu.iq
24. حسون, ع. ا. م. (2016). أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟. صحيفة الزمان الدولية.
25. حسون, ع. ا. م. (2016). أين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي؟ ، 9 يناير/كانون الثاني 2016. صحيفة الزمان.
26. علي, س. ك. (2017). لاعتدال السياسي منهج لتصحيح وتقويم العملية السياسية في العراق. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
27. عبد اللطيف, ع. (2012). بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة. بيروت: دار التنوير.
28. فرج , م. (2013). قصة الفساد في العراق. دمشق: دار الشجرة.
29. خليفة, ح. ع. (2017). استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 – 2015). مجلة اراء حول الخليج, 2-.